Al-Daleel

Social Lifestyle in Secular Society: A Study in the Light of Qur'anic Social Norms

Hussein Ibrahim Shamsuddin
PhD student in Sociology, Lebanese University, Lebanon.
E-mail: hshamsedine@gmail.com

Summary

The study at hand deals with an important topic of contemporary thought, namely secularism, as a social system and a lifestyle that establishes – based on its own intellectual structure – a set of principles and guidelines that govern individual and collective behavior. We have tried to deconstruct the secular discourse and its foundations in terms of social lifestyle. It has become evident that secularism is reflected in three fundamental levels: behavioral standards, legislation, and values. Then, we proceeded to discover the philosophical and intellectual foundations underlying these three aspects. Next, we dedicated a section of the study to evaluating and criticizing these foundations in accordance with the Qur'anic-norms perspective; where we tried to extract the general principles conveyed by the Qur'an that govern the lifestyle of individuals and communities, and we assessed secular principles based on this Qur'anic perspective. Consequently, the study concludes that the Holy Qur'an has shown that the fundamental point in these three aspects is contrary to secular thought; for It has established the existence of the dimension that is beyond materiality in human existence and social existence, due to the transcendence of creation to the material dimension and the existence of other worlds beyond this world.

Keywords: secularism, Qur'anic norms, lifestyle, behavioral standards, values.

Al-Daleel, 2023, Vol. 6, No. 3, PP.112-140

Received: 16/9/2023; Accepted: 21/10/2023

Publisher: Al-Daleel Institution for Doctrinal Studies

©the author(s)

نمط الحياة الاجتماعية في المجتمع العلماني.. دراسة في ضوء السنن الاجتماعية القرآنية

حسين إبراهيم شمس الدين
طالب في بحث الخارج، الحوزة العلمية في النجف الأشرف، العراق. البريد الإلكتروني: hshamsedine@gmail.com

الخلاصة

يعالج البحث الذي بين أيدينا موضوعًا مهمًّا من موضوعات الفكر المعاصر، وهو العلمانية من حيث كونها نظامًا اجتماعيًّا ونمط حياة يؤسّس - بناءً على البنية الفكرية الخاصّة به - لمجموعة من الأصول والضوابط التي تحكم حركة الفرد والجماعة، وقد حاولنا تفكيك الخطاب العلماني وأصوله على مستوى نمط الحياة الاجتماعية، حيث تبيّن لنا أنّها تنعكس على ثلاثة مستويات أساسية هي: معايير السلوك، والتشريعات، والقيم. ومن ثمّ انتقلنا بعد ذلك، إلى اكتشاف الأصول الفلسفية والفكرية الكامنة خلف هذه الأمور الثلاثة، ومن ثمّ خصّصنا قسمًا من الكلام لتقييم هذه الأصول ونقدها وفق الرؤية القرآنية السننية؛ إذ حاولنا استخراج القواعد الكلّية التي يبثّها القرآن والتي تحكم نمط حياة الفرد والجماعة، وحاكمنا الأصول العلمانية على وفق هذه الرؤية القرآنية؛ ولذا وصل البحث إلى أنّ القرآن بيّن أنّ الأصل في هذه الأمور الثلاثة النقطة المقابلة للفكر العلماني؛ إذ أسس وجود البعد المتجاوز للمادّة في أبعاد الوجود الإنساني والوجود الاجتماعي، تبعًا لتجاوز التكوين لبعد المادّة ووجود العوالم ما وراء الدنيا فيه.

الكلمات المفتاحية: العلمانية، السنن القرآنية، نمط الحياة، معايير السلوك، القيم.

مجلة الدليل، 2023 ، السنة السادسة، العدد الثالث، ص. 112 - 140

استلام: 2023/9/16 ، القبول: 2023/10/21

الناشر: مؤسسة الدليل للدراست والبحوث العقديّة

© المؤلف

المقدّمة

يرتبط تاريخ العلوم الإنسانية وما تشتمل عليه من مفاهيم وقضايا بالتاريخ العامّ للأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية للعالم؛ إذ يمكننا أن نرصد النظريات والمدارس المختلفة لعلم الاجتماع وعلم الإنسان وعلم النفس وغيرها بشكل موازٍ لرصدنا للتقلّبات الحضارية التي جرت في العالم.

وبعبارة أوضح، ليس تطوّر هذا السنخ من العلوم وما يحمله من مفاهيم وقضايا بمعزل عن المُعاش اليومي في الحياة البشرية، فبروز الفلسفات السياسية حول الحكم والدولة وكذلك النظريات الاجتماعية حول الفرد والمجتمع كان - تاريخيًّا - مترافقًا مع جملة من الأحداث السياسية والاجتماعية، الإقليمية والعالمية، بحيث شكّلت هذه الأحداث فضاءً لتفعيل أسئلة معرفية لدى الفلاسفة والشخصيات الفكرية المختلفة، ويكفي لمن يريد التثبّت من هذه القضيّة النظر إلى آثار مثل الثورة الفرنسية على آليات التنظير تجاه القيم من قبيل الحرّية والعدالة والمساواة، وآثار اكتشاف علماء الإنسان والرحّالة والبعثات الاستكشافية (الاستعمارية أحيانًا) للمجتمعات البدائية الأفريقية وغيرها على الرؤى النظرية الأنثروبولوجية، وبحسب بعض المفكّرين إنّ علم الإنسان على سبيل المثال جاءت استجابةً للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تعرّض لها المجتمع الأوروبّي، من قبيل انهيار النظام الاقطاعي وبروز أنماط جديدة للسلطة وللتشريع. [كالهون، معجم العلوم الاجتماعية، ص 131]

ومن تلك المفاهيم التي كان لها الدور البارز في التعبير عن التقلّبات والمنعطفات التاريخية والتي برزت بدايةً في الواقع الغربي الأوروبّي من الناحية التاريخية - مفهوم "العلمانية" وما يرافقه عادةً من مفاهيم أخرى كالحداثة والعقلنة والتنوير، والتي انبثقت من صراعات بين المؤسّسة الدينية والدولة، بغضّ النظر عن نمطها الذي كان سائدًا والذي طرأ عليه تبدّلات وتغيّرات فيما بعد، واستمرّت هذه المفاهيم بالتبلور وإعادة الصياغة وفق التحوّلات المختلفة للواقع الاجتماعي والسياسي، ممّا أفضى إلى إثارة الكثير من الغموض والإبهام حول أصل تعريفها والمراد منها، وهذا ما صرّح به كلّ من تصدّى لتعريف مفردة العلمانية وبيان أبعادها، فقال بعض المفكّرين الذين تفرّغوا قدرًا من حياتهم العلمية لمسألة العلمانية إنّ «مصطلح العلمانية مصطلح خلافي جدًّا، شأنه شأن مصطلحات أخرى مثل التحديث والتنوير والعولمة، شاع استخدامها وانقسم الناس بشأنها بين مؤيّد ومعارض. ولعلّ مصطلح العلمانية بالذات من أكثر المصطلحات إثارةً للفرقة؛ إذ يتمّ الحوار والشجار حوله بحدّة

واضحة، تعطي انطباعًا بأنّه مصطلح محدّد المعاني والأبعاد والتضمينات، ولكنّنا لو دقّقنا النظر قليلًا لوجدنا أنّ الأمر أبعد ما يكون عن ذلك» [المسيري، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، ج 1، ص 15]، وسنشير في القسم الأوّل من هذا البحث إلى قضيّة التعريف وإشكالياتها.

وبتقديرنا ليس هذا الاضطراب في التعريفات ناشئًا من غموض أكاديمي بقدر ما هو ناشئ من تحوّل طرأ على نفس المقصود من المفهوم لارتباطه في كلّ حقبة تاريخية بالدلالة على ظاهرة وانعطاف سياسي واجتماعي كان يجري حينها، وبالتالي تعدّدت دلالاته بتعدّد الأحداث.

ثمّ إنّنا لو تأمّلنا في تلقّي الفكر الإسلامي عمومًا للعلمانية وتجلّياتها، وجدناه تلقّيًا نقديًّا بامتياز، وإن تعدّدت آليات النقد ومجالاته، فبعض الدراسات كانت مساهمتها في النقد تتجلّى على مستوى البنى والأسس الفلسفية التي نشأت عليها العلمانية، وبعضٌ آخر من هذه الدراسات توجّهت لنقد العلمانية من داخل نظامها الفكري نفسه، بمعنى أنّها حاولت تفريغ العلمانية من قيمتها المعرفية من خلال بيان الخلإ والتناقض الذي تحتوي عليه، وهناك دراسات أخرى من حقول متنوّعة لسنا بصدد تعدادها، إلّا أنّ ما يهمّنا ههنا هو بيان أنّ هناك نوعًا من الضعف على المستوى الكمّي والكيفي في نقد العلمانية وفق الأسس الإسلامية نفسها، بحيث لا ينشغل الباحث في هذا الصنف من الدراسات ببيان ضعف العلمانية كطرح ثقافي اجتماعي سياسي في نفسه وعلى مستوى بنيته الخاصّة، بل ينطلق من اعتقاده بالإسلام كمنظومة عقدية وقيمية وتشريعية، ومن خلال هذا الاعتقاد يتوجّه لبيان أنّ العلمانية عبارة عن طرح لا يمكن للمعتقد بالمنظومة الدينية الإسلامية أن يتّخذه نموذجًا سياسيًّا أو اجتماعيًّا له، وهنا بالتحديد يقع محلّ بحثنا الذي نحن بصدده.

ثمّ إنّ الانطلاق من السلَّم الديني لتشخيص الموقف تجاه أيّ قضيّة - ومنها العلمانية التي هي محلّ بحثنا - قد يُتصوّر على نماذج وأنماط متعدّدة، كأن ينطلق شخص من رؤية فقهية أو كلامية أو فلسفية يتبنّاها ولينقد العلمانية وفق هذه المبتنيات، وقد ينطلق من أسس تفسيرية أيضًا آخذًا السنن القرآنية على سبيل المثال - وهو محلّ بحثنا هنا- ليجعلها معيارًا وميزانًا في قبول ورفض ما أتت به العلمانية على مستوى الروابط الاجتماعية ونمط الحياة، وبهذا يتبلور السؤال المركزي الذي نحن بصدد الإجابة عنه في هذه الأوراق: ما الموقف الديني الإسلامي تجاه نمط الحياة الاجتماعية العلمانية انطلاقًا من السنن الاجتماعية القرآنية؟

ولا بد من التنبيه على قضية، وهي أنّ البحث سيعتمد في كثير من بياناته وأفكاره على

تطبيقات عملية للفكر العلماني ونقده، ولا يكتفي بذكر النقد البنيوي فقط.

وبناءً على ما مرّ، فإنّ الأسئلة الإشكالية للبحث تتمثّل في سؤالين مركزيين:

كيف تتمظهر العلمانية على مستوى نمط الحياة؟

وما الرؤية القرآنية السننية لهذا النمط؟ وما البديل الذي يطرحه في هذا المجال؟

المبحث الأول: في المفاهيم العامّة وأقسام العلمانية

أشرنا خلال المقدّمة إلى أنّ مفهوم العلمانية شأنه شأن الكثير من المصطلحات المتداولة في فضاء العلوم الإنسانية، يخضع لسيرورة تاريخية تبلور الإطار النظري الذي يتمّ تحديده وتعريفه وفقه، ولذا من الخطإ - بتقديرنا - أن يُسلك لأجل بيان التعريف لمثل هذه المصطلحات مسلك التعريفات المعجمية التي تعطي تعريفًا أحاديًّا للمعرَّف، بل لا بدّ من تشخيص المتداول من المصطلح في الدائرة الزمانية والمكانية الخاصّة، وهذا ما يستلزم رصد حقل دلالي يجمع بين عدّة مفاهيم تشترك في تحديد النظام المعرفي الذي تتحدّد في إطاره العلمانية.

أوّلًا: العلمانية الشاملة والجزئية

هذان المصطلحان يشكّلان فصلًا منهجيًّا اقترحه بعض المفكّرين بهدف البتّ في قضيّة التفاوتات الواضحة التي نجدها في تعريف العلمانية؛ إذ إنّنا تارةً نجد أنّ العلمانية تعني فصل الدين عن السياسة، أو فصل المؤسّسة الدينية عن التدخّلات في القرارات السياسية والاقتصادية للدولة [Bell, Secularism French Style, p. 1]، بحيث يمكن القول بأنّها نظرية تسعى لتحييد الدين بمعنى الأسس الميتافيزيقية أولًا ورجال الدين غير التكنوقراطيين (الاختصاصيين) ثانيًا عن ساحة التشريع والتنفيذ، واعتبار هذه الأمور من مختصّات شؤون الدولة المدنية التي تسعى لتنظيم حياة الناس وفق الطرق "العلمية" والتحقيقات التجريبية وفق علوم الاقتصاد والسياسة؛ ولذا كان المعنى الذي يتبادر إلى الذهن من هذه التعريفات يحصر دائرة العلمانية بإطار فصلها عن المكوّن ذي الطابع القدسي الميتافيزيقي عن الحياة السياسية الاقتصادية.

في الحقيقة إنّ هذه العلمانية تشير إلى مبدإ عام هو استقلال المؤسّسة السياسية للدولة بجميع أنشطتها العسكرية والاقتصادية وغيرها عن سلطة الدين ومبادئه؛ لذا عُرّفت هذه العلمانية التي اعتُبرت جزئيةً مقارنةً بما سيأتي من العلمانية الشاملة بأنّها «رؤية جزئية

للواقع تنطبق على عالم السياسة وربّما على عالم الاقتصاد، ويعبّر عنها كثيرًا بفصل الكنيسة عن الدولة. والكنيسة هنا تعني المؤسّسات الكهنوتية عمومًا، أمّا الدولة فهي تعني مؤسّسات الدولة المختلفة ... كلّ هذا يعني أنّ العلمانية الجزئية تترك حيّزًا واسعًا للقيم الإنسانية والأخلاقية المطلقة، بل وللقيم الدينية ما دامت لا تتدخّل في عالم السياسة» [المسيري، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، ج 2، ص 471].

وأمّا العلمانية الشاملة فهي في الحقيقة سحبٌ لروح العلمانية الجزئية وتوسعتها، بحيث تشمل جميع أبعاد الحياة العامّة للإنسان، ولا يقتصر على قضيّة الفصل المذكورة بين الدين والسياسة بالمعنى الضيّق للكلمة، بما تشمل المؤسّسات السياسية الخاصّة، بل تكون العلمانية الشمولية عبارةً عن إزاحة المقدّس والأخروي والديني والميتافيزيقي وغير ذلك من المفاهيم المنظّمة لنمط حياة الإنسان وفقًا للرؤية الدينية عن ساحة الحياة العامّة، ومن هنا عرّفها بعضهم بأنّها «رؤية شاملة للكون بكلّ مستوياته ومجالاته، لا تفصل فقط الدين عن الدولة وعن بعض جوانب الحياة العامّة، وإنّما تفصل كلّ القيم الدينية والأخلاقية والإنسانية عن كلّ جوانب الحياة العامّة في بادئ الأمر، ثمّ عن كلّ جوانب الحياة الخاصّة في نهايته» [المسيري، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، ج 2، ص 472].

ثانيًا: العقلانية

مصطلح العقلانية المقصود هاهنا هو المصطلح الاجتماعي المتداول في العلوم الإنسانية، ولا يقصد به معناه اللغوي الذي قد نجده في المعاجم العربية أو الاستعمالات المختلفة في العلوم الإسلامية كعلم الأصول أو الكلام أو الفلسفة، فإنّ هذا المصطلح في العلوم الإسلامية قد يتّسع ليشمل العقل البرهاني الذي ينال قضايا ما وراء المادّة وقضايا الدين والحكمة الإلهية، إلّا أنّ المقصود من العقلانية في السوسيولوجيا بشكل خاصّ مصطلح يشير إلى البعد الأداتي والمادّي في تسيير الحياة العامّة، والابتعاد عن مصادر أخرى غير بشرية وتجريبية وعلمية – كالفيزياء والاقتصاد وغيرهما – في إنشاء المجتمع وقيام مؤسّساته، وقد عرّف بعض معاجم العلوم الإنسانية هذا المصطلح بأنّه يشير إلى «السيرورة التي سيطر الفكر المنهجي والعقل الأداتي والقياس والحسابات بوساطتها على حياة المجتمعات الحديثة ... إنّ العقلنة تضمّنت عددًا من السيرورات المترابط، منها تراجع سيطرة العائلة على الأعمال الاقتصادية ونموّ الممارسات الإدارية المبنيّة على حساب الأرباح وإجراءات المحاسبة الدقيقة» [كالهون، معجم العلوم الاجتماعي، ص 436 و437].

ثالثًا: الحداثة وما بعد الحداثة

يمكن رصد بوادر مفهوم الحداثة في الفكر الأوروبّي الغربي منذ فجر القرن السابع عشر؛ إذ شهد المجتمع الغربي انتقالًا نحو النماذج العلمية لتفسير الكون والعالم، وفيما بعد نحو حاكمية النموذج الصناعي في بناء المجتمع، وهذا التوجّه جعله يتمحور حول عدّة قضايا شكّلت بمجموعها سمات المجتمع الحديث، من قبيل العقلانية والإنتاج الصناعي والرأسمالية والبيروقراطية وتراجع النظرة الدينية للمجتمع.

ومن أهمّ التحوّلات التي طرأت على المجتمع وجعلته ينتقل إلى الحداثة ما أشار إليه بعض الفلاسفة والسوسيولوجيين المعاصرين، إذ جعل هذا التحوّل ضمن ثلاثة محاور أساسية:

تحقيق مؤسّسة علمية تجريبية تحلّ محلّ التعاليم اللاهوتية.

تحقيق مؤسّسة فنّية تحلّ محلّ سطوة الطقوس الدينية المسيطرة على المجتمع.

الاشتغال الفكري بنظرية الدولة والقانون خارج إطار النصّ الديني.

[انظر: هابرماس، نظرية الفعل التواصلي، ج 1، ص 542]

والحداثة كان لها طور آخر مرّت فيه في أواخر القرن الماضي، بما سمّي "ما بعد الحداثة"، حيث كانت السمة البارزة لها الانتقال من فرض العقلانية كنظام مطلق للحياة إلى ما أشبه بالنسبية، وهو ما اعتُبر مرحلةً جديدةً أيضًا من مراحل العلمانية في العصر الحديث، إذ إنّ تحييد حضور التعاليم الدينية في المجالات العامّة للحياة، لا يؤدّي إلى فرض عقلانية أداتية وحسب، بل انتقل إلى مرحلة النسبية والخلوّ من المعنى، وبعبارة أخرى «كانت ما بعد الحداثة بميولها النسبية ونبذ التعاليم العليا، ورفض الحقيقة، مؤثّرةً بطريق آخر في تكريس العلمانية؛ لأنّ تحليل الحقيقة المطلقة للأديان، والتعاليم الدينية الماورائية، والروايات العليا في إطار من نسبية القيم كان بمعنى رفض الأصول الماورائية للأديان» [سبحاني، العلمانية مذهبًا، ص 351].

رابعًا: الدين

في الفضاء الإسلامي كان للدين معنى خاصّ - ولا نقصد هاهنا المعنى اللغوي المعجمي - بحيث كان يدلّ على مجمل التعاليم والعقائد والقيم التي ترتبط بمصدر الوحي بشكل خاصّ، وإن أمكننا أن نطلق في بعض المواضع أنّ الدين أيضًا يطلق على بعض مؤدّيات العقل البرهاني القطعي، بحيث يقال عادةً في مجال التشريع والفقه إنّ ما حكم به العقل حكم به الشرع مع بعض التفاصيل المهمّة المذكورة في محلّه من علم أصول الفقه، كما أنّ العقل البرهاني

الذي يفيد العلم القطعي اليقيني الذي لا يحتمل الخلاف لا شكّ وأنّ له قدسيةً وحجّيةً مسلّمةً في باب العقائد، فلولا هذا العقل لما كان بالإمكان إثبات أمّهات الأصول العقدية من التوحيد والنبوّة وغيرهما، إلّا أنّ هذا المعنى من الدين الشامل لهذا المعنى من العقل ليس هو محلّ الكلام في العلوم الإنسانية والاجتماعية، وبالتالي لا ينبغي الخلط بين المعنيين عند الحديث عن العلمانية في أنّها عبارة عن فصل الدين عن الدولة، أو الحياة العامّة الاجتماعية كما ذكروا، وإن كان سيأتي عند ذكر النقد أنّ من أهمّ مشاكل الفصل الذي ادّعته العلمانية أخذها لمعنى خاصّ من الدين لا ينسجم مع الطرح القرآني له.

وقد أخذ علماء الاجتماع في تعريف الدين الجانب الذي يكون له دور في تشكيل المجتمع الديني، أي لم يعتنوا كثيرًا بالدين بالمعنى النظري والإثباتي، وبعبارة أخرى، نظروا إلى الدين باعتباره مجموعةً من المؤسّسات التي يكون له دور في التشريعات الحقوقية، أو بأنّه مجموعة من الطقوس والشعائر المستندة إلى أبعاد رمزية ماورائية أو غير ذلك، فهم في الحقيقة لم يعتنوا اعتناءً فلسفيًّا تحقيقيًّا في تنقيح القضايا الدينية العقدية أو التشريعية أو الابستمولوجية[1]، بل نظروا إلى الدين في واقعه العيني الخارجي الذي يتجلّى في السلوكيات والمعايير الاجتماعية والسياسية، وإن كان بعضهم نظر إلى الدين نظرةً شخصيةً خاصّةً، باحثين في ذلك عن مفردات مثل الروحانيات الدينية والإيمان الشخصي القلبي الديني؛ ولذا يتفاوت السوسيولوجيون في تعريف الدين «بين اعتباره مؤسساتٍ تقليديةً ذات بنية تنظيمية وهيكلية مرتبطة بدور العبادة المألوفة، وبين من يأخذون أبعادًا أخرى بالاعتبار، مثل الإيمان الروحي الشخصي والالتزام العميق بمنظومة القيم المعيّنة» [غيدنز، علم الاجتماع، ص 586].

خامسًا: نمط الحياة

يشكّل مصطلح "نمط الحياة" أو "نسق الحياة" أو "أسلوب الحياة" مصطلحًا من المصطلحات جديدة التداول في العلوم الاجتماعية، وهو معرّب "Lifestyle"، ولا بدّ من أجل بيانه وتعريفه من ملاحظة أركانه التي يتألّف منها حين استعماله، ولا يفيدنا كثيرًا ههنا البحث عن المعنى اللغوي لهذا التركيب؛ لأن تحديده في الحقيقة يرجع إلى مجموعة من السياقات التي يستخدم فيها ولا يكون التعامل معه على طريقة الانعكاس والاطّراد اللغوي أو المنطقي.

يشير هذا المصطلح إلى الآراء والسلوكيات والتوجّهات الفردية والاجتماعية، وقد تمّ تقديم هذا

1. المقصود من الأبعاد الإبستمولوجية ما يشمل قضايا من قبيل كون الوحي مصدرًا للمعرفة، ومن قبيل إمكان الارتباط بما وراء عالم الطبيعة والمادّة وغير ذلك.

المصطلح من قبل عالم النفس النمساوي ألفرد أدلر (Alfred Adler) في كتابه الصادر عام 1929، ومن ثمّ تطوّر هذا المصطلح بحيث صار يعكس مواقف الفرد أو طريقة حياته وقيمه أو رؤيته للعالم، وبعبارة أخرى إنّ أسلوب الحياة هو وسيلة لتكوين الإحساس بالذات وخلق أبعاد ثقافية لها اتّصال مع الهوية الشخصية. [Spaargaren, lifestyle consumption and the environment, 50]

وإجمالًا، إنّ أيّ مجتمع من المجتمعات، إنّما يحصل اجتماعه نتيجة ثلاثة أمور أساسية تشكّل بمجملها الفضاء العامّ لما يسمّى "نمط الحياة":

الثقافة المشتركة.

توزيع الأدوار بين الأفراد.

ووجود الضوابط التشريعية والتنظيمية.

وذلك لأنّ أيّ تجمّع بين الأفراد حتّى يصحّ أن يكون اجتماعًا له صفة وحدانية، كأن يقال هذا مجتمع عربي، أو مجتمع فرنسي أو غير ذلك، فإنّه لا بدّ من وجود عقلية وذهنية جامعة - ولو في حدّها الأدنى - تجمع بين هؤلاء الأفراد، بمعنى أنّ إرادة الاجتماع بين الناس تجعلهم يتّفقون على ما يسمّى "القيم ومعايير السلوك" ، فأمّا القيم فهي التي «تضفي معنى محدّدًا، وتعطي مؤشّراتٍ إرشاديةً لتوجيه تفاعل البشر مع العالم الاجتماعي» [غيدنز، علم الاجتماع، ص 82]. وأمّا معايير السلوك «فهي قواعد السلوك التي تعكس أو تجسّد القيم في ثقافة ما. وتعمل القيم والمعايير سويًّا على تشكيل الأسلوب الذي يتصرّف به أفراد ثقافة ما إزاء ما يحيط بهم» [غيدنز، علم الاجتماع، ص 83].

أمّا العنصر الآخر - وهو الأدوار الاجتماعية - فناتج عن العنصر الأوّل ويمثّل أحد تجلّياته؛ وذلك أنّ أيّ مجتمع إنّما يقسّم الأدوار بين أفراده بناءً على رؤية ثقافية قيمية وسلوكية، فالدور الاجتماعي للحاكم يقوم على مجموعة من معايير السلوك التي يتبنّاها المجتمع ككلّ، كما أنّ الدور الاجتماعي الذي يقوم به للمرأة يقوم على رؤية شاملة حول الأسرة والزواج ومسائل التربية، من هنا كان أحد أهمّ محدّدات نمط الحياة هو اكتشاف خارطة "الأدوار الاجتماعية" لجميع الشرائح، والتي تبتني على رؤية ثقافية تكشف عن القيم ومعايير السلوك.

وأخيرًا، إنّ الأدوار الاجتماعية للأفراد كما أنّ لها بعدًا ثقافيًّا عميقًا يحكمها ويحدّدها، إلّا أنّ الأنظمة التشريعية والتقنينية أيضًا لها دور كبير في تشكيل نمط الحياة المتعلّق بها، فالطبيب مثلًا وإن كان له دور اجتماعي نابع من ثقافة المجتمع وذهنيته، إلّا أنّ النظام التشريعي

الذي يضع لائحةً للحقوق المتبادلة بينه وبين المريض، أو بينه وبين جماعة ونقابة الأطباء وما إلى ذلك، يعدّ أيضًا من المحدّدات للإطار العامّ الذي يتفاعل داخله الأطباء ويشكّل جزءًا من نمط الحياة للمجتمع، وهنا يأتي الكلام حول "النظم التشريعية" ودورها في إعادة صياغة الأدوار أو تأكيدها وإنتاجها مجدّدًا، ولا بدّ من الالتفات إلى أنّ النظم التشريعية أيضًا ناشئة من رؤية المجتمع حول القيم ومعايير السلوك، ورؤيتهم حول الأدوار التي تختصّ بكلّ شريحة من شرائح المجتمع؛ وذلك أنّ تشريع "الشذوذ الجنسي" مثلًا في بعض المجتمعات، يعبّر عن رؤية خاصّة لدور الأفراد ذكورًا وإناثًا، ورؤية خاصّة للعلاقة الجنسية والأسرة والتربية وغير ذلك.

خلاصة الأمر أنّ هذه الأمور الثلاثة تشكّل عمق نمط الحياة لأيّ مجتمع، وهي أمور مترتّبة بعضها على بعض.

المبحث الثاني: نمط الحياة في المجتمع العلماني.. الآثار والنتائج

بعد أن اتّضحت أهمّ العناصر المفاهيمية للبحث، نخصّص هذا القسم لاستكشاف الملامح العامّة لنمط الحياة وفق النظام العلماني، ولأجل الوصول إلى هذه الأبعاد والملامح، نسعى أوّلًا لبيان المعنى الحقيقي لإزاحة الدين عن الحياة الاجتماعية وفق ما يتطلّبه النظام العلماني، ومن ثمّ نحاول استخراج الأبعاد التفصيلية لهذا المعنى.

أوّلًا: معنى تحييد الدين عن الحياة الاجتماعية

إنّ اكتشاف ملامح النظام العلماني على مستوى نمط الحياة يتطلّب الربط بين مبادئه من جهة وأركان نمط الحياة من جهة أخرى، فإذا كانت العلامة المميّزة للنظام العلماني هي تحييد الدين - بما يشتمل عليه من أبعاد مختلفة على مستوى السلوك والقيم - عن الحياة العامّة للناس، وإحلال المؤسّسات والأنماط التي تسمّى بالعقلانية والحداثوية محلّ الأنماط الدينية، فلا بدّ أن تكون هذه هي النقطة التي منها ننطلق لاكتشاف ملامح هذا النظام الاجتماعي.

وبعبارة أخرى، إنّ أيّ نظام فكري يسعى لأن يكون ذا وجود عيني في الساحة الاجتماعية، ينطلق من مبادئ تكون بمنزلة الموجّهات لكيفية السلوك واتّخاذ المواقف والقرارات المتعلّقة بالحياة والتعامل مع الآخرين، فمثلًا إذا كان لدينا جماعة بشرية لا تؤمن إلّا بقيمة المنفعة المادّية بحيث تشكّل المادّة - من المال والجاه والسلطة وغير ذلك - محور "القيمة"

عندها، فلا يمكن إلّا أن يكون مظهر هذه الجماعة على مستوى السلوك منسجمًا مع هذه القضيّة، فلا يكون من أثر للعمل دون منفعة مادّية، فتنتفي عندئذٍ قابلية ظهور مثل خُلق الجود والسخاء دون رجاء منفعة مادّية ملموسة، إلى غير ذلك من المظاهر.

نعود إلى سؤال الانطلاق الأساسي، ماذا حيّدت العلمانية من الدين؟ هذا السؤال هو الذي سيكشف لنا عن المبادئ التي أزالها النظام العلماني عن تأثير الدين، وباكتشاف هذه المبادئ يمكن لنا أن نستخرج السلوكيات والروابط - وبتعبير أدقّ "مظاهر نمط الحياة" - الناشئة عن النظام الاجتماعي العلماني.

لا شكّ أنّ ما يسمّى "دينًا" في المصطلح الأكاديمي المعاصر والرائج في العلوم الإنسانية والاجتماعية المختلفة، يشمل الكثير من الثقافات والمذاهب الأخلاقية التي قد لا تكون دينًا بالمعنى الذي نرومه من هذا البحث، وخاصّةً أنّنا نريد تسليط الضوء على خصوص السنن القرآنية الاجتماعية القرآنية؛ ولذا فإنّ مقصودنا من الدين هو المعنى الإسلامي له، الشائع بين علماء الإسلام الذي أشرنا إليه في الفصل الأوّل من البحث.

إن الدين يطرح نفسه مجموعةً من التعاليم العقدية والمسلكية والقيمية، والتي يصيغ الفرد والمجتمع حياته على أساسها، وتتمتّع هذه التعاليم بالقداسة والروحانية لعدّة خصوصيات أهمّها أنّها تعاليم مرتبطة بعالم الغيب وعالم ما وراء الطبيعة، والعالم الذي هو خارج الحسابات المادّية.

أوّل ما تطرحه هذه التعاليم هو توسيع فضاء الواقع المادّي ليشمل أبعادًا أخرى مجرّدة عن المادّة، سواء على مستوى الواقع الخارجي أو على مستوى الواقع الإنساني، بمعنى أنّها تقول إنّ هناك عالمًا آخر غير هذا العالم المحسوس، وهناك معادًا وانفتاحًا للبشرية على عالم آخر، وأيضًا على مستوى نفس الإنسان تقول إنّ الجسد المادّي يشكّل بعدًا من أبعاد الشخصية الإنسانية، مضافًا إلى بعد آخر مجرّد وخارج إطار المادّة، هذان الأمران يتفرّع عليهما أمور كثيرة، منها أنّ السلوكيات الإنسانية ونمط الحياة بين الناس لا يقتصر على الحدود الزمانية والمكانية فقط، بل يتشكّل لدى الإنسان والمجتمع معيار آخر توزن به السلوكيات، ولن نستفيض في شرح هذه القضية المركزية؛ لأنّه سيأتي تفصيلها في القسم الثالث من البحث.

ولكن يتّضح بناءً على ما سبق أنّ أوّل تحييد قامت به العلمانية للدين يتمثل في "دنيَوة" الواقع الخارجي، أي جعله دنيويًّا فقط، و"دنيوة" الإنسان بمعنى اختزاله في جسده، وقد أطلق في بعض الأحيان على هذين الأمرين مصطلح "العقلنة"؛ باعتبار أنّ كلّ ما هو خارج

إطار المادّة غير عقلاني كما أشرنا سابقًا، ومن هنا يظهر أيضًا أنّ العلمانية «نظرية حول أنّ الأخلاق يجب أن تبتني فقط على أمور ترتبط بسعادة الإنسان في الحياة الدنيا، وترك كلّ الاعتبارات والملاحظات الأخرى من قبيل الاعتقاد بالله والعالم الآخر» [سبحاني، العلمانية مذهبًا، ص 194].

وخلاصة الأمر يتفرّع من هذا الأصل كلّ مظاهر الحياة العلمانية في المجتمع، وهذا ما سنبيّنه في الأمر الثاني.

ثانيًا: مظاهر نمط الحياة العلمانية

حاول الكثير من الباحثين رصد تجلّيات العلمانية في سلوكيات الناس وما يحكمهم من معايير قيمية ومعرفية إذا ما انتهجوا العلمانية مسلكًا لحياتهم، ولكنّنا في الواقع يمكننا إرجاع كلّ هذه المظاهر التي ذكروها إلى عنصر "الدنيوة" الذي ذكرناه، والذي يعني محورية المادّة وكونها المحدّد النهائي للقيمة المعرفية والسلوكية بجميع ما تحمله من لوازم ومعانٍ.

وقد تقدّم في المبحث الأوّل عند الحديث عن "مفهوم نمط الحياة" أنّه يتشكّل فعليًّا من ثلاثة أمور: أوّلها القيم ومعايير السلوك، ثانيها الأدوار الاجتماعية، وثالثها النظام التشريعي.

فإذا جئنا لنطبّق هذه الأمور الثلاثة على فكرة "العلمانية" التي ترجع بشكل دقيق إلى "الدنيوة" التي ذكرناها سابقًا، نجد أنّه قد حصلت دنيوة على مستوى القيم ومعايير السلوك، ودنيوة على مستوى الأدوار الاجتماعية، ودنيوة على مستوى التشريعات والأنظمة الحقوقية.

1ـ علمنة القيم ومعايير السلوك ودنيوتها

إنّ محورية "المادّة" لها انعكاس واضح على المعرفة، فحيث حصرت العلمانية المعرفة بما هو تجريبي باعتبار أنّ ما هو وراء المادة والطبيعة أمور غير قابلة للتجربة، فعندئذٍ لا يمكن أن تدخل إطار المعرفة، من هنا لنا نستفتي النظام العلماني عن النظرية الأخلاقية والقيمية التي تنشأ منه، ومن الاعتقاد بلانهائية المرجعية الطبيعية المادّية، وعن النسق القيمي الذي

يخرج به.

لا بدّ من فحص ماهية الإنسان في ضوء العلمانية حتّى نخرج بالرؤية الأخلاقية التي يرى هذا النظام أنّها تحكمه، فالإنسان وفق هذه الرؤية هو "كائن طبيعي بيولوجي" أوّلًا، يتأثّر بتنشئة اجتماعية ثانيًا، وليس له غير هذين البعدين، كالبعد الروحي المجرّد المرتبط بعالم ما بعد الطبيعة وبعالم الآخرة وفق اصطلاح الدين الإسلامي، فإذا كان الأمر كذلك، ووضعنا أمامنا هذا الإنسان "المفترض" وسألناه: لماذا تريد العدالة؟ لماذا الصدق حسن؟ لأيّ شيء يحسن البرّ بالوالدين؟ وإلى غير ذلك من القيم ومعايير السلوك، يجب عند التأمّل بالنظرية العلمانية أن يخرج الجواب منسجمًا مع المنطلقات التي انطلقوا منها لتعريف الإنسان، ولن يكون الجواب خارجًا عن معيارية "الحسن والقبح الاجتماعي" تبعًا لبعد التنشئة الاجتماعية للإنسان، أو "النفع والضرر" و"اللذّة والألم الجسمانيين"، وأمّا لو نطق أحد من العلمانيين بأنّ هناك إيمانًا بما يسمّى "الضمير الإنساني" أو "أنسنة القيم" فهذا في الحقيقة لن يكون إلّا خروجًا عن النسق العلماني، أو بتعبير أدقّ: كلام على خلاف البناء النظري العلماني.

وقد ذكر بعض المحقّقين هذه القضيّة، حيث قال: «تتمّ العلمنة للنظرية الأخلاقية بحيث تدور داخل إطار القانون الطبيعي المادّي، الذي يوحّد الإنسان والطبيعة ولا يقبل أيّة مرجعية غير مادّية متجاوزة ... وإن بقيت قيم في عالمه، فمن المؤكّد أنّها ستكون قيمًا مادّيةً عامّةً مثل المنفعة والبقاء ... أو مثل الإشباع واللذّة والتطوّر» [المسيري، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، ج 2، ص 128].

2ـ علمنة الأدوار الاجتماعية ودنيوتها

الوجهة الثانية من وجهات نمط الحياة هي الأدوار الاجتماعية وكيفية بنائها وتوزيعها، وهذا الأمر - كما ذكرنا - مبتنٍ على الرؤية التي يحملها النسق الثقافي الحاكم تجاه الإنسان من حيث هويته وغايته، وكما رأينا أنّ مرجع العلمنة يعود إلى الدنيوة التي تعني اختزال الإنسان في بعده المادّي، ومن هنا نسأل أيضًا، لو نظرنا إلى أيّ شريحة اجتماعية، كالمرأة والرجل بوجه عامّ وكالحكّام والمعلّمين والأطبّاء والمفكّرين وغيرهم، وسألنا النسق الفكري العلماني عن أدوارهم، فبأيّ جواب نخرج لو انطلقنا من مبادئ العلمنة والدنيوة؟

إنّ السؤال عن دور الإنسان في المحيط الاجتماعي لا يخرج عن السؤال عن غاية الاجتماع وسببه من جهة، وعن ماهية الإنسان كذلك، فإن كان الإنسان مقصورًا على بعده المادّي

الجسماني، وألغينا الجانب المجرّد والروحاني فيه، فلن يكون له وللاجتماع من غاية تخرج عن أطر "التنظيم والاستقرار الاجتماعي"، وبالتالي تتحدّد الأدوار وفق هذا الإطار، وهذا ما جرى صياغته ضمن مفهوم "المواطنة" وأمثاله، وعندئذٍ لن يكون للإنسان من دور إلّا بمقدار ما تحفظ فيه مواطنته داخل الدولة والمجتمع، وأمّا ما يخرج عن هذا الإطار فهو خارج عن تحديد الدور الذي يعمل فيه ويتفاعل داخله، فلا معنى لوجود غاية "متعالية" و"مقدّسة" تقع خلف الاجتماع، من قبيل التكامل الذاتي؛ لأنّها خير بذاتها ولها أثر في صياغة الصورة النهائية للإنسان في عالم الحقيقة الذي يقع وراء عالم المادّة، وفي النتيجة، «ولأنّ وجود الإنسان ليست له أهداف نهائية ولا غايات مطلقة غير مادّية، فإنّ الخير النهائي والأعظم (وأحيانًا الأوحد) هو مصلحة الدولة العليا. وعلى الإنسان أن يتحوّل إلى مواطن لا يدين بالولاء إلّا إلى مطلق علماني» [المسيري، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، ج 2، ص 142].

وبعبارة أوضح لا معنى للسير في دور إنساني لأجل غاية وراء الدنيا، غاية قد تظهر حقيقتها يوم القيامة - بحسب الاصطلاح الديني - حيث تتجسّم الشخصيات والأعمال هناك، ومن هنا لا معنى للتمييز بين دور المرأة ودور الرجل لأسباب غير مادّية ونفعية دنيوية، ومن هنا أيضًا تتعطّل كلّ منظومة العمل والأدوار خارج إطار المنفعة والكسب واللذّة، «في مجال العلاقات الإنسانية بين الأفراد بوجه عامّ، وبين الذكر والأنثى بوجه خاصّ، كذلك في العمل السياسي، كذلك في العلاقات الدولية - وباختصار: في جميع العلاقات الإنسانية التي لا تدخل في دورة العمل والإنتاج والاستهلاك في داخل المجتمع - في هذه المجالات من العلاقات الإنسانية تقوم الحضارة الحديثة [العلمانية] على مبدإ المنفعة من جهة، وعلى مبدإ الصراع وتنازع البقاء من جهة ثانية، وعلى مبدإ ذاتية القيم[2] من جهة ثالثة» [شمس الدين، العلمانية، ص 18].

وإذا أردنا أن نطرح نماذج حول هذا الموضوع، وأخذنا "التعليم والمعلّم" كشخصية لها دور اجتماعي، فلا معنى وفق نظام الدنيوة إلى عمل التربية والتعليم خارج إطار المنفعة، لا لأنّ العلم خير لذاته ومطلوب لذاته، وأنّ فعل التعليم فعل يتجاوز قضيّة التقاضي المادّي والنفعي، بل إنّ التعليم ودور المعلّم يدخل ضمن سياق العلاقات الاجتماعية التي غايتها تحقيق الاستقرار المادّي والنفعي، وبالتالي يتحدّد دور المعلم في قضيّة الأجر والاستهلاك، وكذلك الطبيب والمهندس وغيرهم.

2. المقصود من ذاتية القيم مقابل موضوعيتها، أي أنّ القيم ليس لها صبغة إطلاقية، بل هي أمور نسبية.

3ـ علمنة التشريعات ودنيويتها

العلمنة على مستوى النظام التشريعي القائم على تحديد شبكة الحقوق والواجبات، من أوضح المميّزات للنظام العلماني؛ إذ إنّ بدايات العلمانية أصلًا بدأت من هذه القضيّة عبر إحلال النظام التشريعي الوضعي والإنساني محلّ النظام التشريعي المستقى من مصادر التشريع الديني.

وهذه القضيّة تشكّل أحد أبعاد نمط الحياة في المجتمع؛ لأنّها عبارة عن حاكمية منظومة خاصّة في توزيع الحقوق والواجبات بين الأفراد في سبيل تحديد المسلكيات المقبولة اجتماعيًّا واقتصاديًّا وسياسيًّا، وبعبارة جامعة: إنّ نظام الحقوق والواجبات الذي ينعكس في الدستور والتشريعات الجزئية هو انعكاس لصورة الإنسان والعالم والمجتمع في مرآة التنظيم الاجتماعي.

ولذا كان هذا البعد (التشريعي) العنصر الثالث من مظاهر نمط الحياة، وكان مترتّبًا أيضًا على العنصرين السابقين؛ لأنّ التشريع متأخّر عن تحديد معايير السلوك العامّة الناشئة من الرؤية القيمية وعن رؤية الأدوار الخاصّة لشرائح المجتمع، وعلى أساس هذين العنصرين يضع المشرّع تشريعاته، وفي خصوص العلمانية «يمكن الحديث عن علمنة القانون بشكل شامل، حيث تظهر فكرة القانون الطبيعي والعقد الاجتماعي الذي يستند إلى فكرة القانون الطبيعي والإنسان الطبيعي باعتبارهما الأساس المعرفي والأخلاقي للقوانين ونظرية الحقوق. ويتمّ تعديل القوانين انطلاقًا من هذه الأفكار» [المسيري، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، ج 2، ص 145].

فلماذا يمنع العلماني الشذوذ الجنسي، الذي يعني إباحة العلاقات الجنسية بين الذكرين أو الأنثيين إذا كانت هذه العلاقة لا تضرّ بـ"المواطنة" أو لا تخلّ بتركيبة القيم الراجعة إلى اللذّة والمنفعة؟ ولا معنى أيضًا وفق هذه الرؤية للحقوق والواجبات من نشر الآراء والأفكار الباطلة أو نشر الفنون التي قد تكون في نظر المنظومة الدينية مضرّةً في تكامل الإنسان بذاتها.

النتيجة

نجد أنفسنا أمام ملامح الدنيوة والعلمنة لنمط الحياة متمثّلةً في ثلاثة أطر أساسية، من يراقبها يجد أنّ كلّ العلاقات الاجتماعية تنبع منها، هي إطار القيم وإطار الأدوار وإطار الحقوق، والسمة المميّزة للعلمنة في هذه المجالات تتجسّد في تحويل الإنسان والعالم والحياة الاجتماعية واختزال كلّ ذلك ضمن إطار المادّة والمنفعة واللذّة، واعتبار هذه الأمور مرجعًا نهائيًا لتفسير الإنسان والقيم والحقوق.

في المبحث القادم، نتعرّض إلى رؤية الدين الإسلامي وفق السنن القرآنية التي تصوّر حال المجتمع ونمط العيش فيه ضمن هذه الأطر الثلاثة؛ حتّى يتضح لنا المفارقة والمناقضة بينه وبين العلمانية الشاملة التي بيّنّاها هاهنا.

المبحث الثالث: الأسس البنيوية لنمط الحياة في ضوء القرآن

ذكرنا في مقدّمة البحث أنّ المنهج المتّبع فيه هو المنهج النقدي في ضوء السنن القرآنية الاجتماعية، أي أنّنا ننطلق من مسلّمة محورية ما جاء به الإسلام من منهج لتنظيم الحياة الاجتماعية للناس، هذه المسلّمة التي تنطلق من مبادئ فلسفية وكلامية وفقهية، والتي ليس هاهنا محلّ طرحها والاستدلال بها، بل إنّنا ننطلق منها لنرى مدى انسجامها مع ما طرحناه سابقًا من ملامح للنظام العلماني حول نمط الحياة.

وبعبارة أخرى، إنّ النقد الذي نتّبعه لملامح نمط الحياة العلمانية سيكون على ميزان القرآن الكريم، ولسنا بصدد المقارنة بينهما بالمعنى الأكاديمي للكلمة، بل نتّخذ القرآن ميزانًا نزن به ملامح العلمانية في خصوص نمط الحياة.

ونخصّص الكلام في هذا المبحث لنحاكم فيه الأسس البنيوية التي ابتنت عليها العلمانية في ضوء ما يفيده القرآن، وننتقل في الفصل الرابع والأخير للبحث الجزئي والتفصيلي حول الأبعاد والملامح الثلاثة - القيم والأدوار الاجتماعية ونظام الحقوق - لنمط الحياة.

وبعبارة أوضح، قد اتّضح ممّا سبق أنّ جوهر العلمانية ينصبّ على اختزال العالم والإنسان في البعد المادّي له، ومن هذا الاختزال تنشعب جميع صنوف الروابط الاجتماعية ومظاهر نمط الحياة، ابتداءً من القيم ومعايير السلوك مرورًا بتحديد الأدوار الاجتماعية ووصولًا إلى التشريعات ونظام الحقوق، وقبل بيان نظر القرآن في خصوص هذه الأمور الثلاثة، نذكر ما يفيده القرآن في خصوص قضيّة "الدنيوة" التي تشكّل أساس العلمانية.

ثمّ إذا ألقينا نظرة إلى المنظومة العقدية للدين الإسلامي وبالخصوص الآيات القرآنية، نجد أنّها تحمل في طيّاتها بنًى نظرية تعارض هذا الجوهر للفكر العلماني، وهي:

1- وجود البعد الأخروي المجرّد للوجود.

2- وجود البعد الروحي للكيان الإنساني.

3- رفض أصالة الحسّ وإثبات المعرفة الوحيانية.

وهـذه الأبعـاد الثلاثـة تمثّـل انفتاحًـا وانفراجًـا للعالـم والحيـاة والإنسـان بالمقارنـة مـع مـا نجـده عنـد النظـام العلمـاني الذي ضيّـق واخـتزل هـذه الثلاثـة في بعـد واحـد يرجـع إلى المـادّة والجسـمانية، وهـذا مـا سـنوضّحه فيمـا يـلي.

أوّلًا: عدم اختزال الواقع بالدنيا[3].

تشـكّل قضيّـة "أصالـة عالـم المـادّة" أحـد الأركان المهمّـة والأساسـية لبنيـة الفكـر العلمـاني، بحيـث اعتـبر كمـا تقـدّم سـابقًا أنّ قطـع النظـر عـن أيّ عالـم آخـر وراء عالـم المـادّة هـو أحـد محـدّدات نمـط الحيـاة العلمانيـة، وفي المقابـل إذا رصدنـا الآيـات القرآنيـة الواصفـة والكاشـفة عـن الواقـع والوجـود، نجـد أنّ مـن أهـمّ مـا تشـير إليـه هـو رفـض هـذه القضيّـة، حيـث يطـرح النظـام القـرآني رؤيتـه حـول وجـود متّسـع متجـاوز لحـدود المـادّة والدنيـا، وذلـك ضمـن قضيّـة "الإله" و"الآخـرة" و"الملائكـة" وغـير ذلـك، واللسـان البيـاني القـرآني لهـذه القضيّـة يتركّـز على مسـألة المقابلـة بـين الدنيـا والآخـرة، وهـو مـا سـنتّخذه منطلقًـا لتأسـيس هـذه القضيّـة، أي أنّنـا وإن كان بإمكاننـا الحديـث عـن الملائكـة مثـلًا لبيـان قضيّـة اتّسـاع الوجـود ليشـمل غـير المادّيـات، إلّا أنّنا نختـار معالجـة هـذه الفكـرة انطلاقًـا مـن موضوعـة "الآخـرة" ومقابلتهـا للدنيـا، وتبريرنـا لذلـك أنّ القـرآن يركّـز في مواجهتـه للمذاهـب المادّيـة على هـذه القضيّـة بشـكل كبـير، وقـد ذكـر بعـض أعـلام التفسـير هـذه القضيّـة، حيـث قـال: «فمـن لا يـرى لمـا وراء المـادّة وجـودًا، ويقـصر الوجـود في المـادّي ... لا يـرى لنفسـه مـن السـعادة إلّا سـعادة المـادّة، ولا غايـة له في أعمـاله إلّا المزايـا المادّيـة مـن مـال وولد وجـاه وغـير ذلـك ... ومـن يـر كينونـة العالـم عـن سـبب فوقـه مـنزّه عـن المـادّة، وأنّ وراء الدار دارًا وبعـد الدنيـا آخـرةً نجـده ... يتـوخّى في أعمـاله وراء سـعادة الدنيـا سـعادةً الأخـرى، ويختلـف صـور أعمالهـم وغاياتهـم وآراؤهـم مـع الطائفـة الأولى» [الطباطبائي، الميـزان في تفسـير القـرآن، ج 19، ص 269].

والآيات القرآنية في هذا الصدد كثيرة، نذكر منها:

1- ﴿**وَمَـا الْحَيَـاةُ الدُّنْيَـا إِلَّا لَعِـبٌ وَلَهْـوٌ وَلَـلدَّارُ الْآخِـرَةُ خَـيْرٌ لِّلَّذِيـنَ يَتَّقُـونَ أَفَـلَا تَعْقِلُـونَ**﴾ [سـورة الأنعـام: 32].

2- ﴿**وَمَـا هَـذِهِ الْحَيَـاةُ الدُّنْيَـا إِلَّا لَهْـوٌ وَلَعِـبٌ وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِـرَةَ لَـهِيَ الْحَيَـوَانُ لَـوْ كَانُـوا يَعْلَمُـونَ**﴾

3. نشـير إلى قضيّـة مهمّـة، وهـي أنّنـا نقصـد بالدنيـا هنـا عـالم المـادّة بالمعنـى التكوينـي، ولا نغفـل عـن أنّ للدنيـا في القـرآن وبحسـب اصطـلاح بعـض العلـوم معـاني أخـرى، لسـنا بصـدد بسـط الـكلام فيهـا.

[سورة العنكبوت: 64].

3- ﴿قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ اتَّقَى﴾ [سورة النساء: 77].

4- ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ۞ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ [سورة الأعلى: 16 و17].

ومن هنا، فإنّ نمط الحياة القرآني يختلف اختلافًا جذريًّا عن نمط الحياة الذي تصوّره لنا العلمانية، وهذا الاختلاف في العمق هو اختلاف في الرؤية للعالم والتكوين، «فالناس - مثلًا - يرون أنّ الأصالة لحياتهم المادّية حتّى قال قائلهم: ﴿مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ [سورة الجاثية: 24]، و القرآن ينبّههم بقوله: ﴿وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهْوٌ وَ لَعِبٌ وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ﴾ [سورة العنكبوت: 64] ... فالقرآن بالحقيقة يشكّل الإنسان بشاكلة خاصّة من حيث العلم والعمل، ويصوغه صوغًا جديدًا فيحيي حياةً لا يتعقّبها موت أبدًا، وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿اسْتَجِيبُوا لِلّٰهِ وَلِلرَّسُولِ إِذا دَعاكُمْ لِما يُحْيِيكُمْ﴾ [سورة الأنفال: 24]، وقوله: ﴿أَوَمَنْ كانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْناهُ وَجَعَلْنا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُماتِ لَيْسَ بِخارِجٍ مِنْهَا﴾ [سورة الأنعام: 122]» [الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، ج 19، ص 271 و272].

ثانيًا: عدم اختزال الإنسان بالمادّة والجسم

أحد الأصول التي ابتنى عليها النظام العلماني في خصوص تأصيله لنمط الحياة في الأبعاد الثلاثة آنفة الذكر، هو اختزال الإنسان في البعد المادّي الجسماني، بمعنى أنّه عند بحثه حول الأدوار الاجتماعية للإنسان، أو عند بحثه عن النظام الحقوقي أو القيم ومعايير السلوك لم يلحظ الحاجات الروحية للإنسان، ولا الجانب الروحي فيه، بل انطلق من كون الانسان مادّيًّا حتّى يؤصّل تلك الملامح.

وبخلاف هذا الأمر، نجد أنّه وفق الرؤية الدينية القرآنية، فإنّ الإنسان مركّب من بعدين، البعد الجسماني والبعد الروحي، ولكلّ بعد من هذين البعدين حاجاته وآثاره وغاياته، مع الاحتفاظ بأنّ الأصل فيه هو الروح والنفس المتجاوزة لقيود المادّة والشهوة والغضب وسائر الصفات التي تؤوّل إلى الجسمانية.

والآيات على ذلك كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿فَإِذا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ﴾ [سورة الحجر: 29]، وقوله: ﴿ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ﴾ [سورة السجدة: 9].

ويتفرّع على ذلك أمور كثيرة، منها أنّ الإنسان الذي يلتفت لوجود البعد الروحي فيه يجد أنّ السعادة والشقاوة المرتبطة بهذا البعد لا تكون بالأمور المادّية، من المال والجاه والسلطة

وغير ذلك، بل لا بدّ من نظام معيشي يحفظ له الاعتدال على المستويين البدني والروحي، «والإنسان المادّي الدنيوي الذي لم يتخلّق بأخلاق الله تعالى، ولم يتأدّب بأدبه يرى السعادة المادّية هي السعادة، ولا يعبأ بسعادة الروح وهي السعادة المعنوية ... وأمّا القرآن فإنّه يرى أنّ الإنسان أمر مؤلّف من روح خالد وبدن مادّي متحوّل متغيّر، وهو على هذا الحال حتّى يرجع إلى ربّه فيتمّ له الخلود من غير زوال، فما كان فيه سعادة الروح محضًا كالعلم و نحو ذلك فهو من سعادته، وما كان فيه سعادة جسمه وروحه معًا كالمال والبنين إذا لم تكن شاغلةً عن ذكر الله، وموجبةً للإخلاد إلى الأرض، فهو أيضًا من سعادته ونعمت السعادة» [الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، ج 3، ص 11].

ثالثًا: المعرفة الوحيانية

المبنى الثالث من البنى التي يمكن طرحها ضمن الأصول التي تشكّل نقدًا لأصول العلمانية على مستوى نمط الحياة، هي قضيّة المعرفة، إذ إنّ العلمانية حيّدت ما سوى المعرفة التجريبية الحسّية عن بساط المعارف، وجعلت المعرفة المستلّة من التجربة هي الأساس في بناء المجتمع ونمط الحياة والروابط الاجتماعية وغير ذلك.

في المقابل، من واضحات القرآن الكريم أنّ الوحي[4] يمثّل طورًا من أطوار المعرفة، بغضّ النظر عن درجات إثباته واليقين المتفرّع عليه وغير ذلك من البحوث الإبستيمية التي هي ليست محلّ البحث هنا، وهذه المعرفة التي قد تكون تارةً على مستوى المعرفة التكوينية كالمعرفة الوحيانية بالجنّة والنار وأحوال الأقوام السابقة، وتارةً أخرى تكون على مستوى المعرفة التشريعية كالمعرفة بالأحكام المنظّمة لحياة الإنسان.

وقد عُرّف بأنّه «قصدٌ من الله تعالى إعلام من يوحي إليه بما يُعلمه به، ويكون عند الوحي به إليه حقيقة خارجية ... يُحدث الله ﷻ لمن أوحى به إليه علمًا ضروريًّا بصحّة ما أوحى به» [ابن حزم، الفصل بين الملل والأهواء والنحل، ج 5، ص 17]، وكذا عُرّف بتعاريف أخرى تقارب بعضها بعضًا، وتنتهي جميعها إلى أنّ الوحي هو اتّصال حضوري بين نفس النبيّ والله تعالى بواسطة جبرائيل، أو بلا واسطة بحيث يفاض على النفس النبوية علم خاصّ، وقد أشارت الآيات إلى هذه الحقيقة، كقوله تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ**﴾ [سورة الشورى: 51].

4. ليس الكلام عن المعنى اللغوي أو العامّ للوحي، الذي يعني كلّ إلقاءٍ خفيٍّ، بل نريد خصوص الوحي الذي يكون للأنبياء عليهم السلام.

المبحث الرابع: معالم نمط الحياة في ضوء السنن القرآنية ومحاكمة العلمانية في ضوئها

إلى هذا القسم من البحث نكون قد بيّنّا أمرين أساسيين، الأوّل هو ملامح نمط الحياة في ضوء الفكر العلماني الشامل، والثاني مناقشة أسسه النظرية في ضوء ما يطرحه القرآن، ووصل الكلام إلى مناقشة ملامح نمط الحياة العلمانية في ضوء ما يطرحه القرآن من السنن.

ولأجل بيان هذا الأمر، لا بدّ أوّلًا من بيان حقيقة الاجتماع البشري في القرآن، ومن ثمّ بيان الملامح الثلاثة لنمط الحياة، أعني القيم ومعايير السلوك، والأدواء الاجتماعية، ومنظومة الحقوق، في ضوء ما تفيده السنن، ومنه يظهر منافشة الملامح العلمانية لهذه الأمور الثلاثة.

أوّلًا: حقيقة الاجتماع البشري في القرآن الكريم

جرت نقاشات كثيرة حول ماهية المجتمع، ومقارنته بالأفراد الذين يشكّلون باجتماعهم السمة الاجتماعية العامّة، وطرح السؤال المركزي: هل للمجتمع البشري علاوةً على اجتماع أفراده هوية خاصّة وحقيقة وراء الأفراد أم لا؟

والفكرة المركزية التي يقدّمها القرآن لنا في هذا الصدد، هو أنّ اجتماع البشر على اختلاف شخصياتهم وفردانيتهم، يضيف إليهم هويةً اجتماعيةً جديدةً نابعةً من الغاية التي لأجلها اجتمعوا وبنوا حياتهم التعاقدية على أساسها، وبعبارة أخرى ليس اجتماع الناس في بقعة جغرافية واحدة كضمّ الحجر إلى الحجر، بحيث لا يحدث تغيير في هوية المجتمعين إلّا محض الاضافة والتجاور، بل إنّ اجتماعهم يكشف عن وجود ذهنية مشتركة فيما بينهم، هذه الذهنية التي يمكن أن نسمّيها "هويةً اجتماعيةً" تشكّل جزءًا من هويتهم الفردية، بحيث يكون للمجتمع سلوك عام، كما إنّ للفرد سلوكًا خاصًّا، ومن الآيات الدالّة على ذلك، آيات "أجل الأمم" وحشرها، نستعرض منها:

1- ﴿**كُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ إِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ فَلَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ**﴾ [سورة يونس: 49].

2- ﴿**وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ**﴾ [سورة الأعراف: 34].

3- ﴿**فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ شَهِيدًا**﴾ [سورة النساء: 41].

4- ﴿**كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَّعَنَتْ أُخْتَهَا**﴾ [سورة الأعراف: 38].

5- ﴿**مَا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا وَمَا يَسْتَأْخِرُونَ**﴾ [سورة الحجر: 5].

6- ﴿ **تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ**﴾ [سورة البقرة: 134].

ومن الآيات أيضًا تلك التي تخاطب الأمّة الإسلامية، كقوله تعالى:

1- ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [سورة البقرة: 143].

2- ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [سورة آل عمران: 110]

3- ﴿إِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ [سورة الأنبياء: 92].

ويستنتج من جملة الطائفة الأولى من الآيات «هناك وراء الأجل المحدود المحتوم لكلّ إنسان بوصفه الفردي، أجل آخر، وميقات آخر للوجود الاجتماعي للأفراد، للأمّة بوصفها مجتمعًا ينشئ ما بين أفراده العلاقات والصلات القائمة على أساس مجموعة من الأفكار والمبادئ المسندة بمجموعة من القوى والقابليات» [الصدر، السنن التاريخية في القرآن، ص 55].

كما أنّ الطائفة الثانية من الآيات أيضًا تشير إلى وجود تكليف متوجّه إلى الأمّة والمجتمع من حيث هي كذلك، وهو غير الأمر المتوجّه للفرد، فكما أنّ الفرد لا بدّ أن يطيع الله تعالى، ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، كذلك لا بدّ من اجتماع الأمّة الإسلامية أن يكون بحيث يحصل منه نهي عن المنكر وأمر بالمعروف، سواء بالتشريعات والقوانين أو بالسلوك الاجتماعي للأفراد أو بكيفية العلاقات الدولية والروابط الاجتماعية وغير ذلك.

والحاصل أنّ الحياة الاجتماعية بحسب ما يصورها القرآن الكريم هي «كالقافلة الواحدة في سيّارة أو طائرة أو باخرة تسير نحو مقصد واحد، فإذا وصلوا وصلوا جميعًا، وإذا تخلّفوا تخلّفوا جميعًا، فلهم بأجمعهم مصير واحد» [مطهري، المجتمع والتاريخ، ص 16].

ثانيًا: ملامح نمط الحياة القرآني ومناقشة الملامح العلمانية

ذكرنا أنّ الملامح العامّة للحياة الاجتماعية تتمثّل في القيم والأدوار والحقوق، وذكرنا فيما سبق ما تنتجه العلمانية على هذه المستويات الثلاثة، وبقي أخيرًا أن نذكر ما نستفيده من القرآن الكريم ومناقشة الملامح العلمانية في ضوئها.

الأمر الأول: منظومة القيم وفق السنن القرآنية ومناقشة العلمانية

العنصر الأوّل المشكّل لنمط الحياة الاجتماعية وفق التقسيم السابق، ينبع من بيان المنظومة القيمية والأخلاقية التي تحكم الروابط والعلاقات بين شرائح المجتمع كافّةً، وإذا كانت العلمانية لا ترى وراء المنافع المادّية غايةً، فلا بدّ أن يكون نظامها القيمي مشتملًا

على القيم المؤدّية إلى هذه الغاية.

وفي المقابل نجد أنّ الآيات القرآنية بما تشتمل على السنن الحاكمة في الاجتماع البشري، تطرح قضية البنية العميقة والتحتية للمجتمع على أنّها أساس الفلاح والثبات في أيّ اجتماع، وبعبارة أخرى، إنّ البنية العميقة للمجتمع تشتمل على منظومة قيمية تكون بمنزلة العلّة والسبب للمنافع المادّية والمعنوية، على العكس من النظام العلماني الذي يجد أنّ المنافع المادّية هي الأساس والعلّة في تحقيق السعادة والرقيّ للمجتمع.

فالفرق الأساس بين منظومة الفكر الإسلامي هي أنّ القيم والأخلاق الإلهية والإنسانية ذات قيمة مستقلّة عن المنافع المادّية، وهي بنفسها تقتضي أن يلتزم بها المجتمع من حيث إنّ لها قيمةً ذاتيةً، بخلاف النظام العلماني الذي يراها تابعةً ومعلولةً للمنافع المادّية، سواءٌ أكانت المنافع المادّية يطلق عليها في بعض الأحيان العدالة الاجتماعية أو الاقتصادية أو غير ذلك، بل القيم هي قيم ذاتية وهي علّة المنافع. هذا هو أوّل فرق يمكن أن نرصده في السنن القرآنية لمحورية القيم وذاتياتها، ولا بدّ من التنبيه على أنّ القرآن يطرح أيضًا كون المنافع المادّية ناشئةً من الاستقامة على القيم، ولكن لا بمعنى أنّ قيمة القيم مأخوذة من استجلابها للمنافع، بل قيمتها ذاتية، وأحد آثارها استجلاب المنافع، ويشير إلى ذلك قوله تعالى: ﴿**وَأَنْ لَوِ اسْتَقامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْناهُمْ ماءً غَدَقًا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ**﴾ [سورة الجنّ: 16]، حيث تدلّ هذه الآية القرآنية على سنّةٍ مفادها أنّ الاستقامة القيمية والأخلاقية والتشريعية على طريقة الدين الإلهي علّة ومستجلبة للمنافع المادّية والمعنوية، قال بعض المفسّرين: «إنّ الإيمان والاستقامة لا يجلبان البركات المعنوية والروحية وحسب، وإنّما يرفل الإنسان من خلالهما بالبركات المادّية التي تسود عالمنا هذا، إذ نقرأ في الآية الـ 16 من سورة الجنّ قول الله تعالى: ﴿**وَأَنْ لَوِ اسْتَقامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْناهُمْ ماءً غَدَقًا**﴾، وستشملهم فيما يشملهم سنوات ملأى بالخير والعطاء والبركة» [مكارم شيرازي، الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، ج 15، ص 402].

وهذه القضية تنعكس بشكل كبير على هيئة الاجتماع، فالأخلاق والقيم إذا كانت ذات قيمة ذاتية، أي لا يمكن أن يكون أيّ أمر مادّي أو نفعي خاصّ هو المبرّر للقيام بها، بل هي ذات قيمة في نفسها، وإن شئت قلت إنّ إنسانية الإنسان تقتضي القيام بالصدق والعدل والإنصاف والمروءة والشجاعة وغير ذلك، لا لأنّ هذه الأمور تجلب المنافع، بل هي وإن كانت علّلًا للمنافع ولكنّها لا تكتسب قيمتها من المنافع المادّية، أي «تقوم دعوة الاسلام على أساس رعاية العقائد الحقّة، و الأخلاق الفاضلة، والأعمال الصالحة، بحيث لا تجنح تعاليمه

نحو المادّة وحدها، ولا تنزع الى عالم المعنى وحده، بل هي تحرص دائمًا على رعاية الفضائل الانسانية، سواءٌ أكانت بنفع الانسان أو بضرره؛ على أنّنا نقطع يقينًا أنّ اتّباع الإنسان للحقيقة وعدم تنكّبه عن طريق الحقّ، لا يمكن أن يعودا بضرر عليه» [الطباطبائي، مقالات تأسيسية في الفكر الإسلامي، ص 391 و392].

وهذا الأمر يشكّل دستورًا في التربية والتعليم والبرامج الدرسية والتربوية، ومن هنا ذكر بعض المحقّقين أنّ القرآن يطرح أنّ «المحتوى الداخلي للإنسان هو الأساس لحركة التاريخ، والبناء الاجتماعي العلوي بكلّ ما يضمّ من علاقات ومن أنظمة ومن أفكار وتفاصيل، هذا البناء العلوي في الحقيقة مرتبط بهذه القاعدة، بالمحتوى الداخلي للإنسان، مرتبط بهذه القاعدة، ويكون تغيّره وتطوّره تابعًا لتغيّر هذه القاعدة وتطوّرها، فإذا تغيّر الأساس تغيّر البناء العلوي، وإذا بقي الأساس ثابتًا، بقي البناء العلوي ثابتًا.

فالعلاقة بين المحتوى الداخلي للإنسان والبناء الفوقي والتاريخي للمجتمع، هذه العلاقة علاقة تبعية، علاقة سبب بسبب، هذه العلاقة تمثّل سنّةً تاريخيةً تقدّم الكلام عنها في قوله ﷻ: ﴿**إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ**﴾ [سورة الرعد: 11]. هذه الآية واضحة جدًّا في المفهوم الذي أعطيناه، وهو أنّ المحتوى الداخلي للإنسان، هو القاعدة و الأساس للبناء العلوي للحركة التاريخية؛ لأنّ الآية الكريمة تتحدّث عن تغييرين: أحدهما تغيير القوم (إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ)، يعني تغيير أوضاع القوم، شؤون القوم، الأبنية العلوية للقوم، ظواهر القوم، هذه لا تتغيّر حتّى يتغيّر ما بأنفسهم. إذن التغيير الأساس هو تغيير ما بنفس القوم، والتغيير النابع المترتّب على ذلك هو تغيير حالة القوم، النوعية، التاريخية، الاجتماعية، ومن الواضح أنّ المقصود من تغيير ما بالأنفس، تغيير ما بأنفس القوم، بحيث يكون المحتوى الداخلي للقوم كقوم وكأمّة وكشجرة مباركة تؤتي أكلها كلّ حين، متغيّرًا، وإلّا تغيّر الفرد الواحد أو الفردين أو الأفراد الثلاثة لا يشكّل الأساس لتغيّر ما بالقوم، وإنّما يكون تغيّر ما بالقوم تابعًا لتغيّر ما بأنفسهم كقوم، كأمة، كشجرة مباركة تؤتي أكلها كلّ حين» [الصدر، المدرسة القرآنية، ص 141 و142].

واللافت في قضيّة الفضائل والرذائل القيمية في القرآن، أنّ المجتمع اليهودي كما يصوّره القرآن يشبه كثيرًا المجتمع العلماني الحديث، حيث كانت القيم نابعةً عندهم من أصالة المادّة والحسّ، وهي النقطة التي كانت محلّ مواجهة قرآنية لهم، وقد أشار بعض المفسّرين إلى هذه القضيّة حيث قال: «فأنت إذا تأمّلت قصص بني إسرائيل المذكورة في القرآن، وأمعنت

فيها، وما فيها من أسرار أخلاقهم وجدت أنّهم كانوا قومًا غائرين في المادّة، مكبّين على ما يعطيه الحسّ من لذائذ الحياة الصورية، فقد كانت هذه الأمّة لا تؤمن بما وراء الحسّ، ولا تنقاد إلّا إلى اللذّة والكمال المادّي، وهم اليوم كذلك. وهذا الشأن هو الذي صير عقلهم وإرادتهم تحت انقياد الحسّ والمادّة، لا يعقلون إلّا ما يجوزانه، و لا يريدون إلّا ما يرخصان لهم ذلك، فانقياد الحسّ يوجب لهم أن لا يقبلوا قولًا إلّا إذا دلّ عليه الحسّ، وإن كان حقًّا، وانقياد المادّة اقتضى فيهم أن يقبلوا كلّ ما يريده أو يستحسنه لهم كبراؤهم ممّن أوتي جمال المادّة، وزخرف الحياة، وإن لم يكن حقًّا، فأنتج ذلك فيهم التناقض قولًا وفعلًا، فهم يذمّون كلّ اتّباع باسم أنّه تقليد، وإن كان ممّا ينبغي إذا كان بعيدًا من حسّهم، ويمدحون كلّ اتّباع باسم أنّه حظّ الحياة، وإن كان ممّا لا ينبغي إذا كان ملائمًا لهوساتهم المادّية ... وقد ابتليت الحقيقة والحقّ اليوم بمثل هذه البلية بالمدنية المادّية، التي أتحفها إليها عالم الغرب، فهي مبنية القاعدة على الحسّ والمادّة، فلا يقبل دليل فيما بعد عن الحسّ، ولا يسأل عن دليل فيما تضمّن لذّةً مادّيةً حسّيةً، فأوجب ذلك إبطال الغريزة الإنسانية في أحكامها، وارتحال المعارف العالية والأخلاق الفاضلة من بيننا فصار يهدّد الإنسانية بالانهدام، وجامعة البشر بأشدّ الفساد وليعلمنّ نبأه بعد حينٍ» [الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، ج 1، ص 211].

الأمر الثاني: الأدوار الاجتماعية وفق السنن القرآنية ومناقشة العلمانية

تبيّن أنّ أصالة المادّة التي أسميناها فيما سبق "الدنيَوَة" تمثّل جوهر الفكر العلماني، ويتجلّى هذا الأمر في رسم حدود الروابط الاجتماعية بين البشر، وإذا رصدنا الفكر الإسلامي في ضوء القرآن، نجد أنّ النظرة الإلهية للإنسان بمختلف شرائحه الاجتماعية نابعة من رؤية مغايرة للإنسان، سواء على مستوى هوية الإنسان، أم على مستوى مصيره وغاياته.

فالهوية الإنسانية قرآنيًّا تتشكّل من ثنائية الروح والجسد، وبالتالي فإنّ الحاجات والقابليات الإنسانية تنبع من شؤون الروح والنفس الإنسانية إلى جانب البعد الجسدي فيه، مضافًا إلى أنّ الغاية والسعادة والشقاوة الإنسانية تنشأ من رؤية أخروية لا دنيوية، ومن هنا إنّ الاختلافات بين شرائح المجتمع المختلفة ترجع في الحقيقة وفق النظر القرآني إلى اختلافات في البنية التكوينية لأفراد المجتمع كما ترجع إلى الغايات المعنوية للمجتمع.

وفي المجتمع هناك شرائح مختلفة، كالحكّام والرعية في الأدوار السياسية والدولية، وكالرجل والمرأة في الأدوار المنزلية والتربوية الخاصّة، وغير ذلك، والقرآن بالرؤية الكونية التي تجعل للإنسان بعدًا معنويًّا وللعالم الاجتماعي بعدًا غير مادّي أيضًا، تنظّم الأدوار وفق ذلك،

فيكـون على سـبيل المثـال "تربيـة الإنسـان" وإيجـاده ضمـن بيئـة تضمـن له سـلوكه التكامـلي هـو الأسـاس، وهـذا السـلوك التكامـلي لا يكـون محـدّدًا وفـق ضوابـط "المواطنـة" فقـط، بـل الأسـاس فيـه تحصيـل القـرب الإلـهي والكمـالات المعنويـة الرفيعـة، ومـن هنـا تتحـدّد أدوار الحـكّام وأدوار المربّـين والأمّهـات والآبـاء في ضـوء هـذه القضيّـة، وتنتظـم الأولوليـات وفـق سـلّم مـراعٍ للأهداف هـذه.

وعندئـذٍ، إذا وضعنـا نصـب أعيننـا هدفيـة بنـاء الفضـاء المعنويـة الأسري والاجتمـاعي لإنشـاء إنسـان متكامـل على صعيـد المعـارف والمعنويـات والروحانيـات، سـتتعدّل جميـع الدسـاتير والقوانـين التربويـة، وسـتعاد صياغـة أنظمـة الحكـم والتربيـة الـتي كانـت مبنيّـةً على مجـرّد حصـول الرفاهيـة والراحـة والسـعادة المادّيـة؛ ولذا فـالدور الذي ينوطـه الإسـلام بالحاكـم مثـلًا يمنعـه مـن أن يـروّج للمفاسـد والآفـات، ويجعلـه مسـؤولًا عـن ديـن النـاس وقيمهـم، هـذا في الرتبـة الأولى، وكـذا يضـع للمـرأة مسـؤولية التربيـة والتهذيـب لأبنائهـا، ويعـلي مـن قيمـة الأمومـة على أيّ قيمـة أخـرى قـد تقـوم بهـا المـرأة؛ لمـا فيها مـن آثـار وأدوار في تنشـئة الطفـل وتربيتـه على مسـتوى القيـم والمعنويات، وهـذا الأمـر مـن توزيـع الوظائـف والأدوار ينعكـس على المنظومـة التشريعيـة والحقـوق والواجبـات الـتي سـنبيّن جملـةً منهـا في القسـم الأخـير مـن البحـث، «وجملـة القـول وملخّصـه أنّ القـرآن يبـني أسـاس التشريـع على التوحيـد والأخـلاق الفاضلـة النابعـة مـن الفطـرة الإنسـانية، ويـدّعي أنّ التشريـع يجـب أن ينمـو مـن بـذر التكويـن والوجـود.

وهـؤلاء الباحثـون [المادّيـون] يبنـون نظرهـم على تحـوّل الاجتمـاع مـع إلغـاء المعنويـات مـن معـارف التوحيـد وفضائـل الأخـلاق، فكلمتهـم جامـدة على سـير التكامـل الاجتمـاعي المـادّي العـادم لفضيلـة الـروح» [الطباطبـائي، الميـزان في تفسـير القـرآن، ج 1، ص 63].

الأمر الثالث: منظومة الحقوق والتشريع القرآني ومناقشة العلمانية

تبتـني منظومـة التشريـع الإسـلامي القـرآني على محوريـة الفطـرة الإنسـانية ومقوّماتهـا الروحيـة والمعنويـة، ولا يبـني الإسـلام وفـق الرؤيـة القرآنيـة تشريعاتـه على مجـرّد البعـد المـادّي في الإنسـان، بـل يكـون النظـر عنـد التشريـع غايـات الإنسـان الواقعيـة والفطريـة وغايـات المجتمـع المعنويـة في توزيـع الحقـوق والواجبـات.

فالآيات من قبيل:

1- ﴿**وَلَـوْ أَنَّهُـمْ أَقَامُـوا التَّـوْرَاةَ وَالْإِنْجِيـلَ وَمَـا أُنْـزِلَ إِلَيْهِـمْ مِـنْ رَبِّهِـمْ لَأَكَلُـوا مِـنْ فَوْقِهِـمْ وَمِـنْ**

تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾ [سورة المائدة: 66].

2- **﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنا عَلَيْهِمْ بَرَكاتٍ مِنَ السَّماءِ وَالْأَرْضِ وَلكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْناهُمْ بِما كانُوا يَكْسِبُونَ﴾** [سورة الأعراف: 96].

3- **﴿وَأَنْ لَوِ اسْتَقامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْناهُمْ ماءً غَدَقًا بَلْ قالُوا إِنَّا وَجَدْنا آباءَنا عَلى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلى آثارِهِمْ مُهْتَدُونَ﴾** [سورة الجنّ: 16].

تؤكّد أنّ التقوى والقرب الإلهي هي أساس بناء التشريع والمنظومة الحقوقية، وهذا بخلاف غاية الاجتماع المدني الحاضر التي تجعل الغاية الانتفاع والالتذاذ المادّي، ومن هنا قد تكون بعض التشريعات الدينية ممّا لا يقبله الذوق الانتفاعي العلماني، كإقامة الحدود والتعزيرات وغيرها، ولكنّها في الواقع إنّما تكون ناشئةً من نظرة واقعية شاملة للوجود الإنساني.

الخاتمة

حاولنا في هذا البحث بيان أنّ الأصل في النظام العلماني الذي يتجلّى في أبعاد متعدّدة منها "نمط الحياة" هو محورية المادّة وما أسميناه "الدنيوية" في مجالات وجود الإنسان الفردية والاجتماعية، حيث يظهر من خلال مراقبة التجلّيات العلمانية ورصدها في الحياة الإنسانية أنّ هذه الدنيوية قد امتدّت لتشمل القيم ومعايير السلوك والأدوار الاجتماعية والتشريعات، وهي الأمور التي تحكم نمط الحياة لأيّ حضارة أو مجتمع.

من هنا، سلكنا مسلك النقد المنهجي لنمط الحياة العلماني، عبر تقديم النموذج المقابل له والمطروح في القرآن الكريم، وعلى وجه الخصوص، حاولنا بيان أنّ القرآن وفق ما يطرحه من سنن حاكمة على المجتمع والحضارة والبنى التحتية للحياة الإنسانية، يقف في مقابل الرؤية العلمانية المادّية، بل يعدّ القيمة في الأساس ترجع إلى التوحيد والمعارف الإلهية والتي يتفرّع عليها الكثير من الأصول والمباني الحاكمة في المجالات المتعدّدة لحياة الإنسان.

وبعبارة أخرى، ظهر ممّا تقدّم أنّ القرآن بيّن أنّ الأصل المقابل للفكر العلماني، حيث أسس وجود البعد المتجاوز للمادّة في أبعاد الوجود الإنساني والوجود الاجتماعي، تبعًا لتجاوز التكوين لبعد المادّة ووجود العوالم ما وراء الدنيا فيه، وهي ما يمكن بيانه ضمن النقاط التالية:

الفرق الأساس بين منظومة الفكر الإسلامي هي أنّ القيم والأخلاق الإلهية والإنسانية ذات قيمة مستقلّة عن المنافع المادّية، وهي بنفسها تقتضي أن يلتزم بها المجتمع من حيث إنّ لها قيمةً ذاتيةً، بخلاف النظام العلماني الذي يراها تابعةً ومعلولةً للمنافع المادّية، سواءٌ أكانت المنافع المادّية يطلق عليها في بعض الأحيان العدالة الاجتماعية أو الاقتصادية أو غير ذلك، بل القيم هي قيم ذاتية وهي علّة المنافع.

الهوية الإنسانية قرآنيًّا تتشكّل من ثنائية الروح والجسد، وبالتالي فإنّ الحاجات والقابليات الإنسانية تنبع من شؤون الروح والنفس الإنسانية إلى جانب البعد الجسدي فيه، مضافًا إلى أنّ الغاية والسعادة والشقاوة الإنسانية تنشأ من رؤية أخروية لا دنيوية، ومن هنا إنّ الاختلافات بين شرائح المجتمع المختلفة ترجع في الحقيقة وفق النظر القرآني إلى اختلافات في البنية التكوينية لأفراد المجتمع، كما ترجع إلى الغايات المعنوية للمجتمع.

للتشريع وفق الرؤية القرآنية دور اجتماعي مؤسس لنمط الحياة الإنسانية، حيث يكون

نابعًا من أصول العقائد الحقّة كالاعتقاد بالله تعالى وربوبيته، مضافًا إلى الاعتقاد بوجود البعد التجريدي المعنوي في الإنسان، والذي يحتّم على المشرع مراعاته وتأسيس قوانينه على أساسه، وهو بخلاف النمط العلماني للحياة الإنسانية، الذي ينعكس في التشريعات؛ اختزالًا لما يراعي الجانب المادّي في الإنسان.

قائمة المصادر

القرآن الكريم

المسيري، عبد الوهاب ، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، دار الشروق، القاهرة، 2002 م.

كالهون، كريغ ، معجم العلوم الاجتماعية، ترجمة: معين رومية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، بيروت، 2021 م.

هابرماس، يورغن، نظرية الفعل التواصلي، ترجمة: فتحي المسكيني، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، بيروت.

سبحاني، جعفر وآخرون، العلمانية مذهبًا.. دراسات نقدية في الأسس والمرتكزات، ترجمة: حيدر نجف، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، 2014 م.

غدنز، أنتوني، علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2005 م.

شمس الدين، محمدمهدي، العلمانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1983 م.

الطباطبائي، محمدحسين، الميزان في تفسير القرآن، الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 1352 ش.

ابن حزم، الفصل بين الملل والأهواء والنحل، دار المعرفة، بيروت، 1359 هـ.

الصدر، محمدباقر، السنن التاريخية في القرآن، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2011 م.

مطهري، مرتضى، المجتمع والتاريخ، وزارة الإرشاد الإسلامي، طهران، 1979 م.

مكارم الشيرازي، ناصر، الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، نشر مدرسة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، قم، 1421 هـ.

الطباطبائي، محمدحسين، مقالات تأسيسية في الفكر الإسلامي، مؤسسة أم القرى للتحقيق والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، 1418 هـ.

الصدر، محمدباقر، المدرسة القرآنية، دار التعارف للمطبوعات، بيروت.

Spaargaren, G., and B. VanVliet (2000) "Lifestyle, Consumption and the Environment: The Ecological Modernisation of Domestic Consumption", Environmental Politics 9(1): 5075-.